كلمات عارية

■ شاكر الانباري

بعيدا عن السياسة

■ شاكر الانباري

اذا ما انعقدت القمة العربية في بغداد، كما يقول السياسيون، في نهاية آذار، او حتى خلال هذه السنة، فهذا خبر يستدعي شيئا من التفاؤل. لم نعد منبوذين، من جيراننا، وبدأنا نرفع الشرنقة عن عراق جديد نمضي به الى نهاية الشوط. عاصمتنا يمكن ان تعود الى مركز الحدث، عربيا وعالميا، لكن هذه المرة ليس بسبب انفجاراتها ودماء ابنائها المنسكبة في الشوارع، ودوامات كواتمها المجهولة، وفضائح سراقها، بل باجتماع قادة دول، ونخب صحافية واعلامية لتغطية المناسبة، حيث يرسم حينها دور آخر للجامعة العربية. دور يجعل منها مدافعة عن شعوب لا عن انظمة، ويفترض بنا أن نكون من اشد المتحمسين لهذا الطريق. ويمكن ان يعود حينها للمتنفذين عندنا رشدهم، لكي ينظروا الى هذه المدينة بعين الرضا، والاهتمام.

واذا ما اصبحت بغداد عاصمة للثقافة العربية، كما مقرر لها في السنة القادمة، فسوف تزهو بمهرجانات موسيقية، وسينمائية، وشعرية، وحفلات ساهرة، وجلسات فكرية، وفعاليات مسرحية، ومعارض كتب ولوحات تشكيلية. وتعود بغداد مركز استقطاب ثقافي، عربيا وعالميا، وهو الدور الذي مارسته مرارا خلال تاريخها، منذ التأسيس العباسي وحتى فترات قريبة. لكن ان تصبح بغداد مركز استقطاب لهكذا نمط من الفعاليات يستدعي منها، ومن قادتها والقائمين على شؤونها، تحمل مسؤوليات غير التي نراها اليوم، وانتهاج نمط من التفكير غير ما نراه مسفوحا في الاعلام والندوات والاجتماعات. وهي بديهيات يفترض ان يدركها الجميع. ان أول ما يجعل من بغداد مهيأة لهذه الأحداث الكبيرة ان تظهر بمظهر حضاري يليق بها، ويجعلها تنافس المدن العالمية، من حيث الشوارع النظيفة والجزرات الوسطية المزينة بالزهور، والساحات المزركشة بالتماثيل واللوحات المبهجة، ورائحة الأزقة التي تخلو من طعم النفايات وسموم مولدات الكهرباء وزعيق سيارات المسؤولين.

يستدعي ايضا انسيابية في حركة المرور، وذلك برفع الحواجز الكونكريتية التي توحي كما لو ان بشر المدينة يعيش في اقبية وزنازين لا في محلات سكنية مفتوحة على الشمس، والطيور، والأفق المديد. ينبغي عليها أن تتخلص من حزنها لأن ما يصنع الحياة هو الفرح والتفاؤل والامل. ونجاح بغداد في احتضان هذه الأحداث الكبيرة لن يكون انجازا لجهة سياسية بعينها أو حركة وحزب، ولا لقومية أو مذهب او دين. النجاح للجميع.

بغداد المحلوم بها، والتي تليق بتراثها يفترض ان تتسع لكل أبنائها، لدياناتها ومذاهبها وتمرداتها وصوفييها وقومياتها وأحزابها ومدارسها الفكرية والفنية والنقدية، لا ان تصبح ذات لون واحد حزين، وصوت واحد صارم، ونبرة تخفي وراءها الثأر والانتقام والتآمر. فما يؤلف السمفونية البغدادية هو ذلك التناغم الشجي من التسامح، والصراحة، والشجاعة في الرأي، والألوان المتحدرة من الهور والصحراء والجبل والبساتين. ان بغداد جزء من عالم فسيح جمعت ذات مرة في دواوينها وأبهائها اللغة العربية، والتركية، والفارسية، والسريانية، والكردية، واللاتينية، دون ان تخاف من ضياع هويتها، او ان طارقا ما يهدد تلك الهوية. لكن المشكلة وراء كل هذه الأحلام نخبتنا السياسية التي لا ترى أحيانا ابعد من أرنبة انفها، وهذا حديث يعيدنا، اذا ما دخلنا في تفاصيله، الى أروقة السياسة وهو ما لا نحبذ الخوض فيه.

حقوق الانسان النيابية: نخشى تسيس قانون العفو

□ بغداد/ المدى

أثار قانون العفو العام جدلا واسعا بين الكتل السياسية خصوصا بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري ، وذلك لمطالبة دولة القانون باجراء تعديلات على مشروع القانون ، ونقطة الخلاف ، ان كتلة الاحرار تريد ان توسع من القانون ليشمل اكبر عدد ممكن ، في حين يجنح دولة القانون الى تقليص المستفيدين منه ، وبين التوسيع والتقليص بقي مشروع القانون يراوح مكانه ، قيادي في التيار الصدري اشار الى ان قانون العفو العام من ضمن اتفاقية اربيل ، وانه جاء نتيجة تنظيف المنطقة الغربية من الجماعات المسلحة.

وقال النائب امير الكناني في اتصال هاتفي مع المدى " ان القانون مشروط بالصلح والتنازل ، وان هناك استثناءات لا يشملها القانون ومنها سارقو المال العام " واضاف الكناني " هناك من يريد ان يضيق العفو ، وان المشكلة تكمن بالاستثناءات ، فدولة القانون تريد ان تضيق قانون العفو ، وهناك من يريد ان يوسعه كالتيار الصدري والعراقية " واشار الكناني ان هناك جرائم بسيطة نرغب ان تكون ضمن القانون "وعن امكانية ان يكون القانون مسيسا " والمح الكناني ان القانون لا يخلو من جنبة سياسية ، مشيرا بالوقت ذاته ان الحكومة لا تملك رؤية واضحة لفلسفة العقوبة ، والتي تتمثل بعاملين هما الردع والاصلاح " وعن الرأي القائل ان التيار الصدري يصر على توسيع القانون وذلك كي يشمل المجرمين من اتباعه اوضح الكناني " هذا كلام غير صحيح ، فالاحصائيات تشير ان هناك اكثر من ٥٠ الف سجين في العراق وان نسبة التابعين للتيار هي ١٪ من المجموع العام " بدوره قال القاضي وائل عبد اللطيف ان القانون في جزء كبير منه هو سياسي وليس قضائيا على اعتبار ان الدولة تملك حق العقاب ، وان التنازل عن هذا الحق يسهم في حفظ الامن ، وانه بالوقت ذاته يصلح مجموعة من الأشخاص الذين انحرفوا عن الخط العام للدولة او المجتمع ، "لكنه اردف قائلا " ان العفو العام هو عبارة عن قانون طوارئ ويعتبر خروجا عن المبادئ القضائية " واضاف عبد اللطيف في اتصال هاتفي مع المدى " ان للقانون ثلاث صفات وقاعدة عامة مجردة مطلقة ، وهي انه لا يحاكي الاشخاص لذاتهم ، وانما يحاكي المجموع ، ولا يفصل لهذه الجهة او تلك " وعن الإشكالية بين دولة القانون والتيار الصدري حول القانون بين عبد اللطيف " ان دولة القانون تحاول ان تعدل من صيغة القانون حتى لا يشمل إرهابيين ، وان هناك اشكالية في مفهوم المقاومة بين بعض الاطراف

" وعن دور القضاء قال عبد اللطيف " ان القضاء لا يتدخل ، لانه ملزم بتطبيق القانون ، وانه معني بايقاع العقاب على المتهم وواجب السلطة التنفيذية التطبيق " وعن محاذير هذا العفو اوضح عبد اللطيف " ان الخطورة تكمن في ان يمرر القانون ضمن سلة من المشاريع وبذلك يتحول الى صفقة سياسية ، وعلى القوى السياسية ان لا تلجأ الى هكذا حلول"، يذكر ان رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب سليم الجبوري قد قال امس لوكالة كل العراق ان " قانون العفو العام بتصوري هو قانون سياسي وفيه بعد من هذا الجانب على الرغم من وجود بعض الفقرات المدرجة بالقانون تمس جوانب انسانية ، ولكن الخشية الاكبر من استثماره سياسياً ، ونحن في نيتنا ان نحقق المصالحة بشكل واضح ويتم اصدار العفو ولكن في نفس الوقت لا نريد ان نتوسع في استفادة المجرم من هذا القانون". وأضاف " قانون العفو العام قد احيل الى لجنة حقوق الانسان التي ستعقد بدورها خلال الايام المقبلة منتدى تشريعيا ندعو فيه المختصين ، ونناقش فقط الجانب الانساني في هذا القانون وهل له ضرر او تأثير سلبي او ايجابي على واقع المجتمع العراقي". يذكر ان مجلس النواب قد أرجأ التصويت على مشروع قانون العفو العام الى جلساته المقبلة لغياب التوافق عليه بين مختلف الكتل السياسية .

وكان مشروع قانون العفو العام قد أثار جدلا بين الكتل السياسية خصوصا بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري، وذلك لمطالبة دولة القانون باجراء تعديلات على مشروع القانون والتي تحدد الفئات التي يشملها العفو من عدمه. يشار الى أن رئيس الوزراء نوري المالكي قد وصف مشروع قانون العفو العام بأنه يشكل " انتكاسة " في تاريخ السياسيين والأحزاب ، عازياً السبب إلى أن " مشروع القانون يظهر السلطة التشريعية كأنها مستعدة لإصدار عفو حتى عن المفسدين".

الهروب من بغداد.. البصرة تؤجّل مشروع الفدرالية إلى أجل غير مسمّى

تراجعت البصرة مجددا عن مطلبها إنشاء إقليم فيدرالي، فيما يعتقد مراقبون أن بغداد مارست ضغوطا على المحافظة الجنوبية وقلبت الطاولة على دعاة الفيدرالية. قبل سنة ونصف السنة أعلن مجلس محافظة البصرة عن بدء الإجراءات القانونية لتأسيس إقليم فيدرالي. يومها وقع ١٦ عضوا من أصل ٣٥ على طلب رسمي قدموه إلى رئاسة مجلس الوزراء لم يلق الاستجابة. كما أن المطالبة نفسها تكررت في منتصف العام الماضي، ولكن عن طريق مجلس النواب، دون ان يبتّ في أمرها. اليوم وفي إعلان مفاجئ تخلّى مجلس المحافظة عن مطلبه، لأن "التوقيت غير مناسب". هاشم اللعيبي، الناطق الإعلامي باسم مجلس المحافظة قال في تصريح لـ "نقاش" إن "الوقت الحالي ليس بالوقت الملائم لطرح موضوع الفيدرالية". وهو يربط ذلك بأسباب منها عدم "إقرار مفوضية الانتخابات للمطلب ومشكلات ترسيم الحدود العالقة بين العراق والدول المجاورة".

□ البصرة/ وحيد غانم

مسؤول إعلام مجلس محافظة البصرة أثير العبادي، قال أيضا أن "ما جرى هو تريّث وإرجاء للدورة الانتخابية المقبلة أو التي تليها". ويسمح الدستور العراقي بتشكيل الأقاليم، ويشترط الحصول على موافقة ثلث أعضاء مجلس المحافظة أو طلب من عشر الناخبين المسجلين لدى مفوضية الانتخابات، قبل إجراء استفتاء عام يجب أن يحظى فيه المشروع بقبول ثلثي سكان المحافظة. وتعود النقاشات والمطالبات بفيدرالية البصرة إلى عام ٢٠٠٦ خلال الفترة التي شهدت تناحرا سياسياً وطائفياً دمويا آنذاك، ودعا المجلس الإسلامي الأعلى إلى فيدرالية التسع محافظات الجنوبية لكنه جوبه بمعارضة شديدة. ويجادل المطالبون بالفيدرالية اليوم وخصومهم على حدّ سواء بالاستناد إلى رغبة جماهير البصرة، فيما لا يتوفر استبيان دقيق من جهة محايدة حول المسألة. آخر المحاولات الجدية لإنشاء الإقليم بادر إليها قبل أربع سنوات النائب السابق والقاضي وائل عبد اللطيف، أحد أكثر المتحمسين لإقليم في الجنوب على غرار إقليم كردستان .

عبد اللطيف، وهو علماني من كبار وجهاء البصرة، أخفق في نهاية العام ٢٠٠٨ ومعه حزب الفضيلة الإسلامي، في جمع عدد التواقيع اللازمة لإجراء الاستفتاء، وعزا فشله في حينها ليس إلى نفور المواطنين من الفيدرالية أو عدم موافقتهم على تقليص مركزية الدولة، بل لمعارضة الأحزاب السياسية المهيمنة في بغداد وتوظيف كامل إمكاناتها المادية والسياسية في إعاقة المشروع. يعزو عبد اللطيف اليوم إرجاء الحكومة المحلية مناقشة مشروع الإقليم إلى "ضغوط" تمارسها بغداد على جميع القوى المطالبة بالفيدرالية.

ويضيف أن "إنشاء إقليم في البصرة سوف يقوض سلطة الأحزاب الشمولية التي تكونت بعد ٢٠٠٣ وتمكنت من الوصول للسلطة، وستوجد سلطات محلية تتفهم معاناة مواطنيها ولديها معهم مشتركات كثيرة"، على حد تعبيره.

ومن وجهة نظر هذا السياسي، فإن حكومة نوري المالكي لن تقبل بتطبيق المشروع، "لا الآن ولا مستقبلا"، لأنه يضعف سلطتها المركزية.

ويوضح " في العام ٢٠٠٨ قدمت لممثل الأمين العام للأمم المتحدة ٥٠ مستمسكاً يثبت تدخلات غير مشروعة، وبمختلف السبل حتى الدينية منها لعرقلة تنفيذ الفكرة، فأخبرني صراحة بأن الحكومة المركزية لا ترغب بأن تكون البصرة إقليماً". عن طبيعة تلك التدخلات يقول النائب السابق "كان ذلك عن طريق استخدام السلطة والنفوذ والرشا وشراء بعض ذمم الوسائل الإعلامية ناهيك عن بث الفتن والفتاوى المزيفة التي تكفر كل من يصوت لإقليم البصرة".

وتضم البصرة ٥٩٠ كلم جنوب بغداد نحو ٦٠٪ من احتياط النفط، ويبلغ عدد سكانها مليونين و٤٠٠ ألف نسمة. وهي المنفذ البحري الوحيد للبلاد وعقدة الطرق البرية مع دول الجوار. ورغم الواردات الكبيرة تسجّل المحافظة فشلا ذريعا على المستوى الاقتصادي والخدمي.

الداعون لإنشاء الإقليم ينطلقون من دافع واحد، ويقولون إن وزارات بغداد لا تدير ملف الخدمات والإعمار بكفاءة، وأن الفساد يستشري في مفاصل الحكومة المركزية، وأن المشروعات التي يقرها مجلس المحافظة يعجز عن تنفيذها لتأخر وصول الأموال.

المحلل طارق بريسم يعزو إخفاق المجلس في انجاز مهامه إلى ضيق الصلاحيات الممنوحة له، فقانون مجالس المحافظات الحالي (قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨) مبني على إدارة الدولة مركزيا، لاسيما من الناحية المالية، حسب تحليله.

في المقابل، هناك قوى إسلامية في الجنوب ليس بوسعها تخيل البصرة إقليما مستقلا. التيار الصدري يرفض مبدأ الفيدرالية من أساسه، بخلاف المجلس الأعلى الإسلامي الذي يدعو إلى إنشاء إقليم كبير يضم المحافظات التسع الجنوبية، باعتبار أن "هذا المشروع (المحافظات التسع) يمثل رغبة المرجعية الدينية"، كما يقول علي الحرباوي المسؤول الإعلامي في المجلس.

ويصرّ المجلس الأعلى على أن تكون عاصمة الإقليم مدينة النجف وليس البصرة، فالثانية لا تتمتع فيها المرجعية الدينية الشيعية بنفوذ كبير.

ويبرز عند الجدل حول المسألة الفيدرالية تعارض واضح بين أعضاء الحكومة المحلية في أقصى الجنوب ورؤساء أحزابهم المقيمين في بغداد.

فمعظم الذين صوتوا لصالح المطالبة بالإقليم منتصف العام الماضي كانوا من ائتلاف دولة القانون على الرغم من أن زعيم الائتلاف نوري المالكي من أكثر المتمسكين بمركزية الدولة.

غانم عبد الأمير نجم عضو مجلس محافظة البصرة عن دولة القانون لا ينفي رغبة أغلبية أعضاء مجلس المحافظة في إنشاء الإقليم "للوفاء بالتزاماتهم الأخلاقية ووعودهم تجاه ناخبيهم". لكنه يقول أن مسوغات تأجيل المطالبة بالإقليم "آنية" وأن "من رفضوا الطلب لم يفعلوا ذلك كمبدأ بل برروا موقفهم لظروف معينة يمر بها البلد".

ومن بين تلك الظروف، بحسب غانم، الخشية من استنزاف ميزانية المحافظة في بناء الهياكل الإدارية والتنظيمية الجديدة التي يتطلبها الإقليم كالوزارات والإدارات وغيرها، بدلا من توفير الخدمات للمواطنين.

أما محمود الطعان، وهو رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة، ومن كتلة دولة القانون أيضا، فيعتقد أن إقرار المشروع في الوقت الراهن "سوف يعزز من فرص التدخل الخارجي من دول الجوار، في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد".

ويصف القاضي وائل عبد اللطيف المبررات التي يطرحها المجلس بالـ "واهية". ويقول إن تراجع الأعضاء عن مطالبتهم بالفيدرالية ينبع من خشيتهم من فقدان مناصبهم ومستقبلهم السياسي في الانتخابات المقبلة فيما لو وقفوا في وجه زعمائهم.

وأضاف "جميع من أسهموا معنا في ٢٠٠٨ بدعم إنشاء الإقليم تنصلوا منّا فيما بعد حفاظا على مناصبهم".

ومع استبعاد إنشاء الإقليم في الوقت الحاضر يطرح المحلل طارق بريسم، ومعه أعضاء في المجلس حلولا بديلة من بينها توسيع صلاحيات الحكومة المحلية ومنحها مزيدا من اللامركزية، "كحلقة وسيطة بين المركزية والفيدرالية".

ويصبّ هذا المقترح ضمن التوجه الرسمي الذي أعلن عنه رئيس الوزراء نوري المالكي في تشرين الثاني الماضي بمنح المحافظات صلاحيات واسعة، في خطوة توفيقية تجمع بين توسيع الصلاحيات والتمسك بوحدة الدولة في آن. ويرى ابرسيم أن من شأن هذا المقترح "بناء ملاكات وكوادر تكون مهيأة لإدارة العملية الفيدرالية في حال تحققها مستقبلا، كما سيساعد الحكومة المحلية على تحقيق التنمية فيما لو بقي مشروع الفيدرالية حبيس الأدراج".

■ عن: نقاش ويكلي